دور المجتمع المدني في التنمية السياسية بليبيا دراسة استطلاعية

د. خليفة عبد الحفيظ الغناي*
Kalifakv1970@gmail.com

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مكانة منظمات المجتمع المدني وقدرتها على توسيع قاعدة المشاركة السياسية في ليبيا، بالإضافة إلى بيان دورها في دعم المصالحة الوطنية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وطُبقت ميدانياً على عينة بحثية بلغت (160) فرداً، يمثلون أعضاء مؤسسات المجتمع المدني في مدينتي أجدابيا وبنغازي، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية منظمات المجتمع المدني وتحقيق التنمية السياسية، كما أثبتت النتائج أن زيادة درجة الاهتمام والمشاركة السياسية تساهم بوضوح في إحداث تحولات إيجابية في المسار السياسي الليبي، وأظهرت الدراسة دوراً جوهرياً لهذه المنظمات في دعم بناء السلام والمصالحة الوطنية.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، التنمية السياسية، ليبيا

Abstract

This study aimed to highlight the status of civil society organizations and their ability to expand the base of political participation in Libya, as well as to clarify their role in supporting national reconciliation, The study adopted a descriptive-analytical approach and was conducted through fieldwork on a research sample of (160) individuals, representing members of civil society institutions in the cities of Ajdabiya and Benghazi. The study reached a set of results, the most important of which are: the existence of a statistically significant relationship between the effectiveness of civil society organizations and the achievement of political development, The results also proved that increasing the level of political interest and participation clearly contributes to creating positive transformations in the Libyan political path, Furthermore, the study revealed a fundamental role for these organizations in supporting peacebuilding and national reconciliation.

Keywords: Civil Society, Political Development, Libya.

* د. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة أجدابيا.

مقدمة:

واجهت ليبيا عقب عام 2011 حروباً ونزاعاً مستمراً وبدرجات متفاوتة، ولم تستطع الدولة بل عجزت عن أداء وظائفها في حل الخلافات بالطرق السلمية، وتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة، وبات الحديث في الآونة الأخيرة عن ضرورة التدخل من قوة فاعلة في المجتمع، لتحقيق السلام وفرض الأمن بطريقة حضارية. ويناط لمنظمات المجتمع –من وجهة نظر الباحث– بدور مهم في هذه المرحلة لا سيما إذا اعتبرنا المجالس الاجتماعية لقبائل ليبيا منظمات (مجتمع مدني) والتي قد تسد جزءاً كبيراً من الفراغ.

فالمجتمع المدني هو: "مجموعة من التنظيمات الموجودة في المجتمع (منظمات، جمعيات، مؤسسات، نقابات ...) تعمل بمعزل عن الدولة نسبياً، لتحقيق مصالح المجتمع مثل الاستقرار والسلام، والتكافل الاجتماعي، ونشر ثقافة التسامح، والتعاون، والتراضي، والتعايش السلمي، والاحترام، وقبول الآخر".[1]

يعد المجتمع المدني من أهم: "البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعمل على تنمية قدرة المواطن في المجتمع على إدراك مشاكله والتحديات التي تواجهه بشكل واضح، إلى جانب تنمية قدرته على تعبئة كل الامكانيات واستغلالها بشكل أمثل، وتسخير الموارد المتوفرة والمتاحة لمواجهة هذه التحديات والمعوقات بأسلوب متحضر، وهذا ما أطلق عليه اصطلاحاً بالتنمية السياسية".[2]

وفي حالة ليبيا تعد التنمية السياسية من المواضيع المهمة والتي يؤمل أن يكون لها دور في إرساء القواعد الأساسية في ليبيا، وعليه يهدف هذا البحث إلى التعرف على دور المجتمع المدني في حل الأزمات المتعلقة بالتنمية السياسية.

---

(1) قتيبة قاسم العرب، دور المجتمع المدني في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية الديمقراطية، المركز الديمقراطي العربي، العراق، 2018م، ص3.

(2) صقر الجبالي، وأيمن يوسف، وعمر رحال، قاموس المصطلحات المدنية والسياسية، مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية، فلسطين، 2014م، ص41.

مشكلة البحث:

ما دور المجتمع المدني في التنمية السياسية، من وجهة نظر الأعضاء المنتمين إلى مؤسسات المجتمع المدني؟

أهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهمية خاصة بوصفه أحد المحاولات التي تناولت الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في مدينتي اجدابيا وبنغازي ومساهمتهما في تحقيق التنمية السياسية.

أهداف البحث:

1- ابراز مكانة المجتمع المدني وقدرته في توسيع قاعدة المشاركة السياسية.

2- بيان دور المجتمع المدني في دعم المصالحة الوطنية في ليبيا.

فرضية البحث:

توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤسسات المجتمع المدني والتنمية السياسية بليبيا.

حدود البحث:

1- الحدود المكانية: منظمات المجتمع المدني في مدينتي اجدابيا وبنغازي.

2- الحدود الزمنية: هي الفترة الزمنية التي جُمعت فيها البيانات للدراسة الميدانية، وطرحت خلالها النتائج والتوصيات والممتدة من 2025/1/1 حتى 2025/1/30.

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، لفهم دور منظمات المجتمع المدني قي التنمية السياسية، ثم استخدام الاستبانة، كأداة لجمع البيانات المتوفرة بغرض تحليلها إحصائيا، وتفسيرها، بهدف الوصول إلى نتائج تخدم البحث ومن ثم وضع توصيات وآليات تساعد منظمات المجتمع المدني على الاسترشاد بها.

مصطلحات البحث:

1- المجتمع المدني: "هو عبارة عن مجموعة البنى والتنظيمات الحرة، والتي تعمل كحلقة بين المواطن والحكومة، وذلك بهدف تحقيق مصالح المجتمع، والتي تعمل بكل استقلالية عن الدولة، وتكون

ملتزمة بالنظم والقيم اللصيقة بالمجتمع الليبي، مثل: التسامح الاحترام المتبادل وقبول الآخر بهدف تحقيق مصالح المواطنين".[1]

2- التنمية السياسية: " هي زيادة المساواة وقدرة النظام السياسي وتمايز البنى السياسية، كما أنها نماذج العلاقات بين المواطنين من خلال المؤسسات الحكومية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقدرة النظام على التعامل مع بيئته الداخلية والخارجية".[2]

أما التعريف الاجرائي:

1- المجتمع المدني: هي منظمات لها شخصية اعتبارية، ولائحة تحدد نشاطها الاجتماعي والسياسي، مما يمكنها من نشر ثقافة الوعي السياسي وتوسيع قاعدة المشاركة الديمقراطية، كما أنها تعمل على تطبيق المبادرات السياسية والمساهمة قدر الإمكان في تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة، من خلال درء الصدع والعمل على فض المنازعات بالطرق السلمية.

2- التنمية السياسية: هي مجموعة من الاصلاحات السياسية والثقافية والتي تعمل على تحول المجتمع من مجتمع تقليدي إلى مجتمع متحضر (مدني) قادر على القيادة والتكيف مع المتغيرات، لتحقيق الديمقراطية والوصول إلى المصالحة الوطنية.

تقسيمات البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى جانب نظري، وجانب عملي ميداني على النحو التالي:

1- الجانب النظري: تضمن بناء الإطار النظري من خلال مراجعة الأدبيات العلمية كالكتب والرسائل الجامعية والمجلات الأكاديمية والدوريات العلمية بشبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) حول هذا البحث.

(1) على محمد شمبس، العلوم السياسية، الطبعة الثامنة، مزيدة ومنقحة، 2013م، ص104.

(2) نسيمة مغرابي، الدولة والمجتمع المدني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة، الجزائر، 2024م، ص17.

2- الجانب الميداني: تضمن هذا الجانب تجميع البيانات والمعلومات بمتغيرات البحث من خلال العينة المبحوثة، ثم استخدام (الاستبانة) كأداة لجمع البيانات من خلال الإجابات على الأسئلة، ومن خلال الاتصالات والمقابلات لأعضاء ومنتسبي منظمات المجتمع المدني في مدينتي أجدابيا وبنغازي.

الإطار النظري للدراسة

أولاً: تعريف المجتمع المدني:

تعددت تعريفات "المجتمع المدني" نظراً لتعدد الأفكار، واختلاف الاتجاهات السياسية والايديولوجية والقانونية للباحثين واختلاف نظرتهم إلى طبيعة ودور المجتمع المدني ومهامه.

يعرف المجمع القانوني الليبي، "منظمات المجتمع المدني" في الباب الأول المادة (1) كما يلي: "منظمات المجتمع المدني هي جمعيات غير حكومية وغير ربحية، تعتمد في المشاركة بها على العمل التطوعي الحر، وتهدف إلى تعزيز الوعي الاستراتيجي، وتحقيق نظرية المنفعة المتبادلة للمواطنين، وتعزيز وزيادة الوئام الاجتماعي، والتعبير عن الآراء ووجهات النظر في القرارات والتشريعات والمؤسسات الاجتماعية، مما يؤدي إلى زيادة وتحسين المنفعة العامة"[1].

يتأسس هذا التعريف على خمس أركان أساسية يقوم عليها المجتمع المدني هي[2]:

1- جمعيات لها هيكل تنظيمي، ولها قوانين ولوائح تضبط نشاطها وصلاحياتها لذلك يطلق عليها منظمات المجتمع المدني.

2- جمعيات غير حكومية: أي أنها مستقلة استقلالاً تاماً من الناحية الإدارية والمالية عن سلطات الحكومة الثلاثة (التشريعية –التنفيذية –القضائية).

3- غير ربحية: أي أنها لا تقوم على أساس الربح والخسارة، وهذا ما يميزها عن القطاع الخاص، وانما تقوم على أساس حماية مصالح أعضائها ومنتسبيها بصفة خاصة، والمجتمع بصفة عامة.

---

(1) المجمع القانوني الليبي، تحديثات التشريعات، مبادرات مجتمعية، منظمات المجتمع المدني ضرورتها وأهميتها في ليبيا، متاح على الرابط: https://lawsociety.ly/ 30/6/2025م.

(2) خليفة الغناي، مبادي العلوم السياسية، محاضرات تم إلقاؤها في كلية العلوم السياسية، أجدابيا، 2025م.

4- العمل التطوعي: يكون إنشاء مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني على أساس تطوعي، وكذلك آلية الانخراط والعمل في هذه المؤسسات والمنظمات تكون تطوعية.

5- الأهداف والمقاصد: وهي جملة الغايات التي يسعى إليها المجتمع المدني مثل تعزيز الوئام الاجتماعي وزيادة الوعي والمنفعة بين جميع المواطنين.

من خلال البحث في الأدبيات السياسية نلاحظ اتفاق كثير من الباحثين على أن المجتمع المدني هو: "مجموع البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في عدة مجالات متنوعة في صورة مستقلة عن سلطة الدولة لتحقيق أهداف محددة ومطالب متعددة، منها: مطالب سياسية، كالمشاركة في صنع القرار الوطني في الدولة، ومنها مطالب اتحادية ونقابية، كالدفاع عن مصالح أعضاؤها، ومنها مطالب وأغراض ثقافية، كما في اتحادات المثقفين والكتاب، وكذلك تكون في صورة روابط سياسية تهدف إلى نشر الوعي السياسي بهدف الإسهام في تحقيق التنمية السياسية".[1]

نلاحظ أن هذا التعريف يتأسس على عدة عناصر نجمل أهمها كما يلي:

1- للمجتمع المدني أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار السياسي على المستوى الوطني والقومي.

2- الدفاع عن أعضاء المجتمع المدني.

3- نشر الوعي السياسي والثقافي وترسيخ قيم الديمقراطية.

4- العمل السياسي لتحقيق التنمية السياسية.

ثانياً: وظائف المجتمع المدني:[2]

للمجتمع المدني أهداف محددة وفيما يلي عرض لأهم الأهداف التي يسعى إلى تحققها:

1- تحقيق المشاركة السياسية وهو من أهم المجتمع المدني.

2- مراقبة السياسات العامة للحكومة وتصحيح الأخطاء.

---

(1) رمزي أحمد مصطفى، الدور التربوي لمؤسسات المجتمع المدني، دار الوفاق للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2008م، ص41.

(2) ليلى عمارة، دور المجتمع المدني في التنمية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، 2013م، ص14.

3- غرس قيم ومبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية.

4- نشر الوعي السياسي والتعاون والاحترام وتحمل المسؤولية.

5- التوفيق والوساطة بين الاتجاهات والآراء المختلفة.

6- العمل على تحقيق الاستقرار السياسي.

7- المساهمة في تحقيق المصالحة الوطنية.

ثالثاً: أدوار المجتمع المدني:

تقوم منظمات ومؤسسات المجتمع المدني بإشراك المواطنين في مختلف الأنشطة في المجتمع، وتنظيم جهود المواطنين، لكي يكون لهم دور مؤثر في السياسات العامة للحكومة، من خلال علاقاتها مع المواطنين والحكومة، وتطبيقها لأفضل الجهود الفردية والجماعية التي يمكن استخدامها واتباعها كما يلي:[1]-[2]

1- تحقيق النظام والانضباط في المجتمع.

2- تعبئة جهود المواطنين للمشاركة في الشأن العام والتأثير في السياسة العامة.

3- التنشئة الاجتماعية والسياسية.

4- تطبيق مفاهيم ومبادئ الحوكمة الرشيدة.

5- الوساطة والتوفيق.

6- تعميق المساءلة والشفافية عبر الضغط لنشر المعلومات والسماح بتداولها.

7- تجميع المصالح.

8- تحقيق العدل والمساواة أمام القضاء والقانون، وحماية المواطنين من تعسف الدولة.

9- المشاركة في صنع القرار الوطني والمشاركة في الانتخابات، والتعبير لتحقيق رضا المواطنين.

10- تنشئة المواطنين على ثقافة الحوار والديمقراطية.

---

(1) أشرف عبد العزيز موسى، الاصلاح الإداري في الوزارات الفلسطينية ودوره في تعزيز الحكم الراشد، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، جامعة القدس، فلسطين، 2011م، ص12.

(2) نسيمة مغرابي، الدولة والمجتمع المدني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مرجع سابق، ص25.

رابعاً: أسس تفعيل المجتمع المدني:[1]

1- الأساس القانوني: أن الدولة هي التي تضع الإطار القانوني طبقاً للدستور الذي يسمح بتفعيل وإنشاء منظمات المجتمع المدني، واحترام القضاء والقانون واستقلاله، لحماية الديمقراطية والحريات.

2- الأساس السياسي: وذلك بإرساء قيم الديمقراطية والسماح بالتعددية السياسية، وحرية التعبير، وإقامة مؤسسات ومنظمات اجتماعية وسياسية.

بمعنى أن المجتمع المدني يمثل الأرضية الصلبة للدولة القوية بمؤسساتها الديمقراطية، لاسيما إذا اعتبرنا المجالس الاجتماعية لقبائل ليبيا نواة للمجتمع المدني في الوقت الراهن.

خامساً: التنمية السياسية:

يعد مفهوم التنمية السياسية من الموضوعات التي تتميز بعدم الوضوح لتداخله مع العديد من المفاهيم الأخرى "كالتحديث السياسي" و"التغير والتطور"، ومما زاد المفهوم تعقيداً تداخله مع موضوعات اجتماعية واقتصادية الهدف منها تخليص المجتمع من التخلف، سواء كان شكله تخلفاً سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً.[2]

التنمية السياسية: "هي عملية سياسية قائمة بنفسها تهدف إلى بناء نظام سياسي عصري، وخلق ثقافة سياسية تستند إلى الولاء الوطني وإشاعة قيم المساواة والمواطنة، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، وترشيد تولي السلطة بهدف تحقيق الاستقرار السياسي".[3]

يعرف وهبان التنمية السياسية بأنها: "عملية سياسية تعمل على ترسيخ فكرة المواطنة، وزيادة الوعي السياسي بأهمية المشاركة في الحياة السياسية، لتحقيق الاستقرار والتكامل بين جميع أبناء الشعب،

---

(1) ليلى عمارة، دور المجتمع المدني في التنمية السياسية، مرجع سابق، ص18-19.

(2) أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، مصر: الدار الجامعة، 2003م، ص88.

(3) كاظم علي مهدي، التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003، مجلة دراسات دولية، العدد 56، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2024م، ص126.

وتعمل على زيادة قدرة الحكومة على فرض احترام القانون لإضفاء الشرعية واكتسابها بطريقة ديمقراطية".[1]

كما عرفت التنمية السياسية بأنها: "عملية تطوير واستحداث نظام سياسي يستمد أصوله من العقائد الايديولوجية في البيئة الاجتماعية والثقافية، للانطلاق بالفاعلين من مجموع المواطنين للتأثير في السياسات العامة للدولة، لتحقيق مصالح المجتمع، من حلال المشاركة الايجابية الفاعلة لإرساء القواعد الأساسية واللازمة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي".[2]

عليه فإن التنمية السياسية عملية تهدف إلى بناء الدولة الديمقراطية، التي تقوم على أسس شرعية في ممارسة الحكم من خلال التداول السلمي للسلطة، وتعتمد على مقومات وعناصر أهمها ما يلي:[3]

1- التداول السلمي على السلطة.

2- التعددية السياسية.

3- المشاركة السياسية.

4- المأسسة: بمعنى أن المؤسسات مستقلة عن شخص الحاكم أو الرئيس.

من خلال ما تقدم نلاحظ أن التنمية السياسية تهدف إلى تخليص المواطن من التخلف وجميع الأزمات، التي يمكن أن تعصف به في مجتمعه، وتتحقق التنمية السياسية عن طريق زيادة الوعي السياسي، وتأكيد هويته الوطنية، والمشاركة السياسية، وتحقيق الاستقرار في جميع المجالات، وإن كانت بدرجات بسيطة بمعنى رغبة المجتمع في التطور والتقدم في المجال السياسي، والنهوض بالمجتمع والدولة والنظام السياسي ككل.

إجراءات الدراسة الميدانية

في هذا الجانب يتم عرض مجتمع وعينة الدراسة على النحو التالي:

---

(1) أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، مرجع سابق، ص140- 141.

(2) ليلى عمارة، دور المجتمع المدني في التنمية السياسية، مرجع سابق، ص23-24.

(3) محسن رمضان جابر ومفتاح الحسوني الجمل، أزمات التنمية السياسية وانعكاساتها على الحكم الرشيد (ليبيا أنموذجاً 2011-2019)، كلية العلوم السياسية، جامعة المرقب، ليبيا، 2019م.

1- مجتمع الدراسة:

هو المجموعة الكلية من العناصر التي تسعى الدراسة إلى تعميم النتائج عليها، ذات العلاقة بمشكلة البحث، ويتكون مجتمع هذه الدراسة من جميع الموظفين التابعين لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني في مدينتي بنغازي وأجدابيا، وقد تم اختيارهم للتعرف على آرائهم حول المجتمع المدني والتنمية السياسية وتشمل: (المنظمة الليبية للانتخابات، منظمة شباب العمل التطوعي، جمعية البر الخيرية، الجمعية الوطنية الخيرية، المنظمة الوطنية للتنمية).

2- عينة الدراسة:

هي جزء من المجتمع الذي تم اختياره لإجراء الدراسة عليه، وقد ثم حساب حجم عينة البحث باستخدام (10%) بالاعتماد على جداول (Krejcie and Morgan 1970) لتحديد حجمها، من مجتمع العينة[1] ، والبالغ عددها في هذه الدراسة (170) عضواً.

وتم توزيع استبانات البحث على أعضاء مؤسسات المجتمع المدني والتي بلغت 170 استبانة، وأن نسبة المسترجع بلغت (164) استبانة أي بنسبة (94%) من عينة البحث، وقم تم فرز الاستمارات لتحديد صلاحية البيانات للتحليل، حيث تم استبعاد (4) استبانات غير صالحة للتحليل الإحصائي، والجدول رقم (1) يبين عدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة وغير الصالحة، ونسبة المقبول منها للتحليل.

جدول (1) عدد الاستبانات الموزعة والمسترجعة والمفقودة والغير صالحة والقابلة للتحليل.

الموزعة	المسترجع	المفقود	غير صالحة	القابلة للتحليل	النسبة
170	164	6	4	160	%94.1

(1) محمد صبحي أبو صالح، وعدنان محمد عوض، مقدمة في الإحصاء، عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2020م، ص124.

يتضح من الجدول (1) أن أجمالي الاستبيانات الصالحة للتحليل بلغت (160) استمارة استبيان، أي بنسبة تزيد عن (50%) أي ما يعادل (94%) من إجمالي عينة الدراسة، وهي نسبة ممتازة يمكن تعميم نتائجها على مجتمع الدراسة.

وصف أداة البحث:

أداة الدراسة هي الوسيلة المستخدمة لجمع جميع البيانات، وتعتبر (الاستبانة) أفضل الوسائل المستخدمة لجمع أكبر قدر ممكن من البيانات والمعلومات من الأفراد، وذلك لسهولة فرزها وعرضها وتحليلها، وقد قسمت الاستبانة على النحو التالي:

1- القسم الأول: البيانات الشخصية والوظيفية:

تضمن هذا القسم عبارات عن البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة، حول متغير الجنس، والمؤهل العلمي، ومتغير العمر، ومتغير التخصص، ومتغير الخبرة.

2- القسم الثاني: أسئلة تتعلق بمنظمات المجتمع المدني، وأثرها على التنمية السياسية:

تتضمن ثلاثة محاور رئيسية مقسمة على صحائف الاستبيان في (10) أسئلة للمحور الأول الخاص بدرجة (مشاركة عضو جمعية المجتمع المدني في إحداث وتحقيق التنمية السياسية)، أما المحور الثاني فاحتوى على عشرة أسئلة خاصة بدرجة (دعم السلام والمصالحة الوطنية في ليبيا لعضو المنظمة)، أما الجزء الأخير من الاستبانة فكان لمعرفة (مؤشرات التنمية السياسية في ليبيا) واحتوى على (10) أسئلة ليصبح مجموع فقرات الاستبانة (30) سؤالاً.

وتم تفريغ الاستمارات (الاستبيان) على برنامج (Excel)، وبعدها تم نقلها إلى برنامج الحزم الاحصائية (SPSS)، وتم استخدام عدة أساليب لتحليل البيانات، وهي كما يلي:

1- مقياس ليكرت الثلاثي (Likert Scale):

ويعبر عن الطريقة الرقمية لترميز البيانات، ويستخدم هذا الأسلوب لترميز الإجابات وتوزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الثلاثي كما يلي:

جدول (2) مقياس الدراسة وفقاً لمقياس ليكرت الثلاثي

الدرجة	1	2	3
المتوسط	من (1) إلى أقل من 1.66	من 1.67 إلى أقل من 2.33	من 2.34 إلى 3
الإجابة	غير موافق	متوسط أو محايد	موافق

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسات السابقة.

أ. تحليل بيانات مقياس ليكرت Likert

من خلال الجدول رقم (2) يكون متوسط درجة الموافقة (2) فإذا كان متوسط درجة الإجابات مفردات العينة يزيد معنوياً عن (2) فيدل على ارتفاع درجة الموافقة، أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنوياً عن (2) فيدل ذلك على انخفاض درجة الموافقة، (غير موافق).

ب. تحليل بيانات مقياس ليكرت Likert

يشير الجدول رقم (2) إلى طول خلايا المقياس وتم حساب ذلك عن طريق إيجاد قيمة المدى التي تساوي (3−1=2) ثم نقسم على عدد فئات المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح ليصبح (2÷3 = 0.66) ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس، وهي الواحد الصحيح، لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا نحصل على طول الخلايا. أما الوزن النسبي فقد تم حسابه عن طريق (المتوسط الحسابي ÷ المجموع الكلي ×100).

2- صدق ثبات أداة البحث (الاستبانة)

تم التحقق من صدق أداة البحث باستخدام نوعين من الصدق، صدق المحكمين، والصدق الإحصائي، وذلك من كما يلي:

أ. صدق المحكمين: لقد تم عرض أداة الدراسة على مجموعة من المختصين من أعضاء هيئة التدريس في مجال الإحصاء، وقد تم إجراء التعديلات المطلوبة التي أوصى بها المحكمين.

ب. الصدق الذاتي: تم التحقق من صدق أداة البحث باستخدام الصدق الإحصائي، فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم، ويتم احتساب صدق المقياس من خلال معادلة الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الثبات والصدق بين الصفر والواحد الصحيح،

وللتحقق من صدق أداة البحث تم استخدام طريقة الصدق الذاتي، وبذلك بلغت قيمة معامل الصدق (0.92)، وهذا يبرر صدق المقياس، وأن فقرات الاستبيان تعكس قدرته على قياس ما صمم من أجله، والجدول (3) يبين ذلك.

جدول (3) مقياس الصدق الذاتي

الصدق الذاتي	عدد الأسئلة	معامل الثبات	معامل الصدق
عبارات الدراسة	30	0.853	0.92

المصدر: زكريا محمد زكريا – أستاذ مساعد – بقسم الإحصاء جامعة أم درمان الإسلامية

3- أسلوب اختبار كرونباخ (Cranach's Alpha) لقياس درجة ثبات الفقرات الواردة في استمارة الاستبيان، التي تقيس متغيرات الدراسة أو أبعادها الأساسية.

4- أسلوب معامل الارتباط (بيرسون Berson): يستخدم هذا الأسلوب لتحديد نوع ودرجة العلاقة بين درجة كل فقرة، والدرجة الكلية للمفردات والمصطلحات محل البحث، ومدى ارتباط الفقرات مع بعضها البعض ارتباطاً ذو دلالة إحصائية.

5- النسب المئوية، والتكرارات، والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأسلوب لمعرفة عدد تكرار الإجابات على الاستبيان، ويفيد الدراسة في وصف مجتمع العينة.

6- مقياس التشتت (الانحراف المعياري): يستخدم هذا الأسلوب لمعرفة مقدار تشتت مجموعة من القيم عن مركزها، ولوصف مدى انتشار البيانات حول (المتوسط الحسابي)، ومعرفة مدى تجانس إجابات المشاركين بالدراسة.

7- اختبار الانحدار البسيط والمتعدد والمتدرج: يستخدم هذا الاختبار لمعرفة واختبار مدى صلاحية نموذج الدراسة، وذلك لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية (0.01)، ويعني ذلك أنه إذا كانت قيمة معامل الانحدار عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.01) يرفض فرض الصفرية، أما إذا كانت العكس فذلك يعني قبول الفرض الصفري.

خصائص عينة الدراسة وعرض البيانات

مقدمة

في هذه الجزئية من الدراسة تم عرض التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، من خلال عرض البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة، ثم عرض بيانات متغيرات الدراسة (المجتمع المدني والتنمية السياسية)، وعرض إجابات عينة الدراسة عن جميع العبارات الواردة في استمارة الاستبيان.

1- عرض البيانات الشخصية والوظيفية للمشاركين في الدراسة:

نستعرض في هذا الجزء توزيع البيانات الشخصية والوظيفية (حسب متغير الجنس أو النوع، المؤهل العلمي، العمر أو السن، التخصص، الخبرة)

أ. عرض توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس أو النوع:

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس أو النوع كما موضح في الجدول رقم (4) توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس أو النوع

جدول رقم (4) توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

النوع	العدد	النسبة
ذكور	130	%81.25
إناث	30	%18.75
المجموع	160	%100

والشكل التالي رقم (1) عبارة عن مدرج تكراري يمثل توزيع عنة الدراسة بناء على الجنس أو النوع

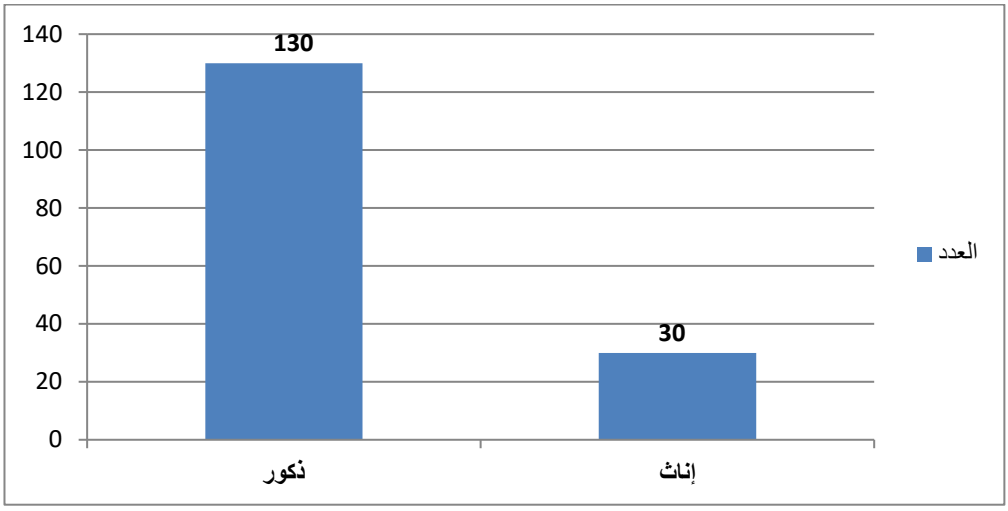

الشكل رقم (1) توزيع عنة الدراسة بناء على الجنس أو النوع

من خلال بيانات الجدول رقم (4) وبيانات الشكل رقم (1) نلاحظ أن أغلب أفراد العينة هم من الذكور، ويمثلون 81.25% من نسبة النوع لجميع أفراد العينة، أما الإناث فقد شكلن ما نسبته (18.75) من مجموع أفراد عينة الدراسة، مما يعكس تفاوتاً ملحوظاً بين النوعين (الجنسين) وقد يفسر هذا التفاوت وجود عوامل تؤثر على عينة الدراسة، تدعو إلى أهمية تطوير استراتيجيات فعالة لتعزيز مشاركة الإناث في مؤسسات المجتمع المدني، مثل برامج التوجيه والتدريب وتحسين بيئة العمل.

ب. توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

يوضح الجدول أدناه رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي لأفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.

جدول رقم (5) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
بدون مؤهل	11	%6.87
دبلوم متوسط	30	%18.75
دبلوم عالي	25	%15.62
شهادة جامعية	76	%46.87
دراسات عليا	18	%11.25

المجموع	160	%100

والشكل التالي رقم (2) عبارة عن مدرج تكراري يمثل توزيع عنة الدراسة حسب المؤهل العلمي

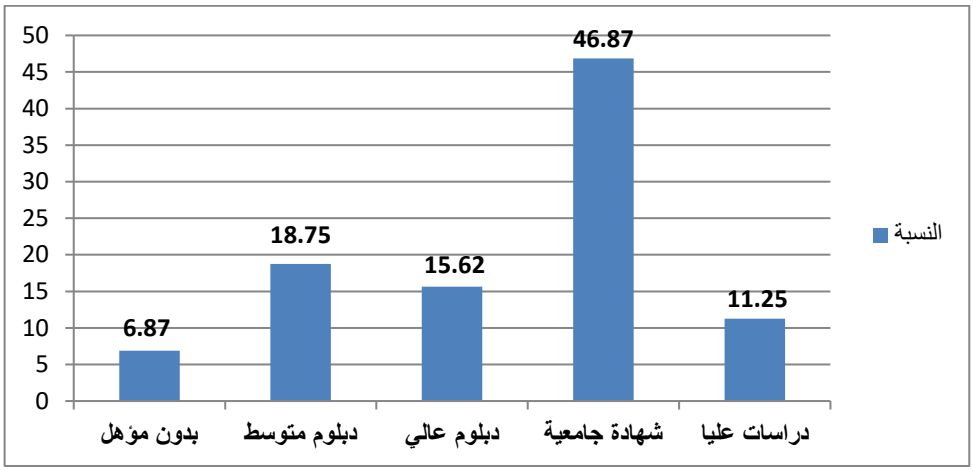

الشكل رقم (2) توزيع عنة الدراسة بناء على المؤهل العلمي

من خلال بيانات الجدول رقم (5) وبيانات الشكل رقم (2) نلاحظ أن أغلبية عينة الدراسة يحملون مؤهل علمي شهادة جامعية ما بين ليسانس وبكالوريوس بنسبة 46.87% ويلها حملة الدبلوم المتوسط أو ما يعادلها إذ مثلت (18.75%) من عينة الدراسة، بينما جاءت في المرتبة الثالثة ممن شملهم الاستطلاع، الذين يحملون دبلوم عالي بنسبة (15.62%) من عينة الدراسة، وفي المرتبة الرابعة جاء حملة الدراسات العليا بنسبة (11.25%)، وأخيراً (6.87%) فقط من عينة الدراسة من يعملون بدون مؤهل علمي، وهذا يدل على وجود قاعدة علمية قوية لدى المنتسبين للمجتمع المدني، قد تنعكس على قدرتهم في فهم العبارات الواردة في استمارة الاستبيان، ومن ثم الإجابة عليها، مما يزيد في موثوقية النتائج التي ستتوصل إليها الدراسة.

ج. توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير العمر (السن):

الجدول رقم (6) يبين التوزيع التكراري، والنسبة المئوية لأفراد عينة البحث حسب متغير السن (العمر) والشكل رقم (3) يبين الحساب البياني لتوزيع النسبة المئوية لأفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (6) توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر (السن)

متغير العمر	العدد	النسبة
أقل من 20 سنة	30	%18.75
من 20- 40 سنة	81	%50.62
40 سنة فأكثر	49	%30.62
المجموع	160	%100

والشكل التالي رقم (3) عبارة عن مدرج تكراري يمثل توزيع عنة الدراسة حسب متوسط العمر (السن)

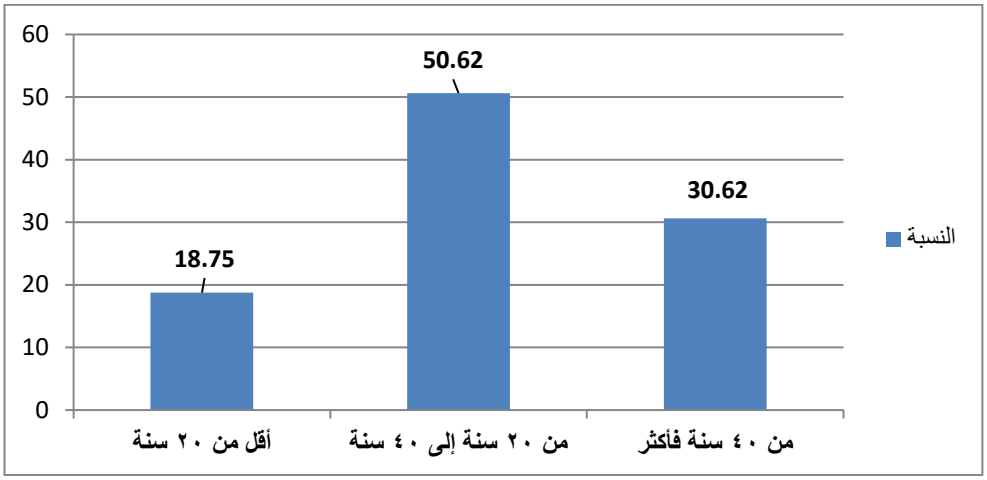

الشكل رقم (3) توزيع عنة الدراسة بناء على العمر

يتضح من تحليل النتائج من بيانات الجدول رقم (6) وبيانات المدرج التكراري رقم (3) أن أكبر فئة عمرية شملها الاستطلاع من مجتمع العينة كانت من فئة (20- 40 سنة) بعدد (81) فرداً بنسبة مئوية (50.62%) من مجموع عينة الدراسة، ويليهم الفئة التي أعمارها من (40 سنة فأكثر) بعدد (49) فرداً بنسبة مئوية (30,62%) من مجموع عينة الدراسة، ثم الفئة الأخيرة وهي (أقل من 20 سنة) بعدد (30) فرداً، بنسبة بلغت (18,75%) مما قد يشير إلى أن هذه أغلب أفراد عينة الدراسة هم من الفئة الأكثر نضجاً من حيث العمر، وأنها اكتسب خبرة حياتية كافية في مجال المجتمع المدني.

د. توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير التخصص:

جدول رقم (7) توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص

التخصص	العدد	النسبة المئوية
علم الاجتماع	54	%33.75
إدارة وعلوم سياسية	46	%28.75
قانون	27	%16.87
تخصصات أخرى	33	%20.62
المجموع	160	%100

والشكل التالي رقم (4) عبارة عن مدرج تكراري يمثل توزيع عنة الدراسة حسب متغير التخصص

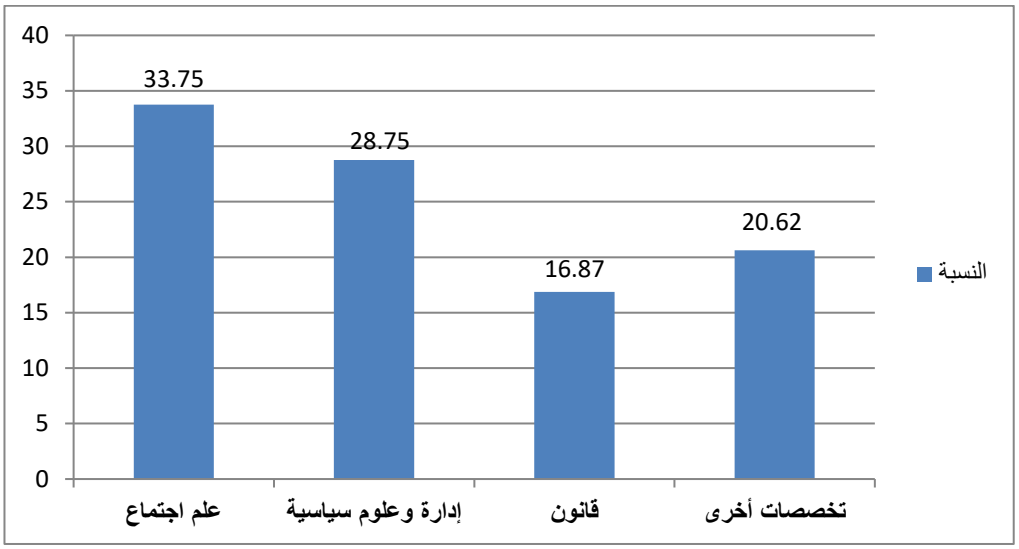

الشكل رقم (4) توزيع عنة الدراسة بناء على التخصص

نلاحظ من بيانات الجدول رقم (7) وبيانات المدرج التكراري رقم (4) أن (33.75%) من عينة الدراسة كان تخصصهم العلمي علم اجتماع، ويليها (28.75%) من عينة الدراسة هم من حملة مؤهل علم الإدارة والاقتصاد والعلوم السياسية، بينما (16.87%) هم من جملة شهادة القانون، أما باقي عينة الدراسة فكانت (20.62%) من تخصصات أخرى، مما يعني أن توجه منظمات المجتمع المدني يشمل

جميع التخصصات العلمية، وهذا يدل على وجود قاعدة علمية قوية في هذه المنظمات، وبالتالي قد تنعكس على قدرتهم في فهم الأسئلة الموجهة إليهم عبر الاستبيان، الإجابة عليها بطريقة موضوعية، مما يزيد في موثوقية النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

هـ. توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة العملية:

الجدول أدناه رقم (8) يبين التوزيع التكراري والنسبة المئوية لأفراد عينة الدراسة، حسب متغير الخبرة في مجال منظمات المجتمع المدني.

جدول رقم (8) توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخدمة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة
من سنة إلى 5 سنوات	31	%19.37
من 5 إلى 10 سنوات	76	%47.5
من 10 سنوات فأكثر	53	%33.12
المجموع	160	%100

والشكل التالي رقم (5) عبارة عن مدرج تكراري يمثل توزيع عنة الدراسة حسب متغير سنوات الخدمة في العمل بالمنظمات الخيرية (المجتمع المدني).

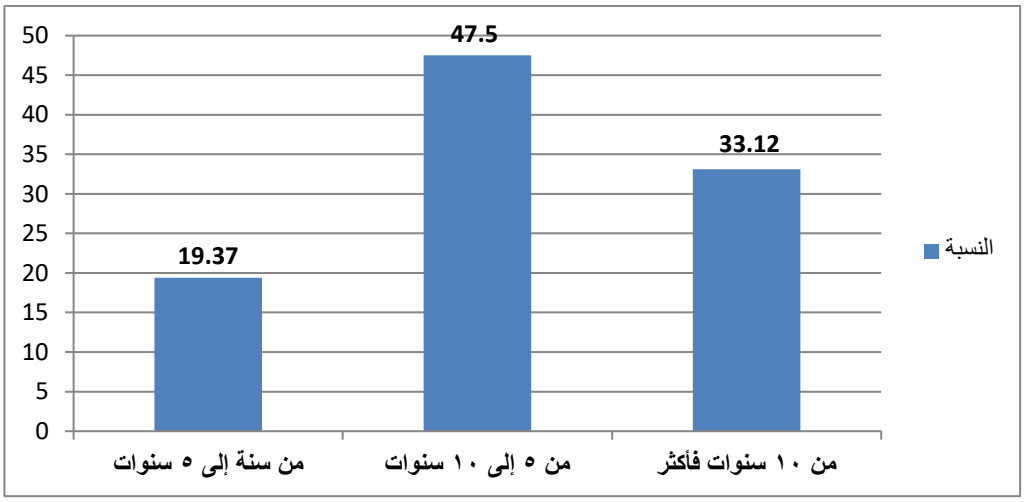

الشكل رقم (5) توزيع عنة الدراسة بناء على عدد سنوات الخدمة

يتضح من تحليل النتائج من بيانات الجدول رقم (8) وبيانات المدرج التكراري رقم (5) أن أكبر مجموعة شملها الاستطلاع من مجتمع العينة هم من تراوحت خبراتهم في (مجال العمل التطوعي الحر) من 5 سنوات فأكثر هم (76) فرداً بنسبة مئوية (47.5%) من مجموع عينة الدراسة، ويليهم الذين تراوحت خبراتهم في العمل في منظمات المجتمع المدني من 10 سنوات فأكثر بنسبة (33.12%)، وأخيراً جاءت أقل نسبة (19.37%) ممن التحقوا حديثاً بمنظمات المجتمع المدني، مما قد يشير إلى أن هذه المجموعات (ككل) تمتلك مستوى ممتاز في المهارات والمعرفة العلمية التي قد تعزز من فعالية العمل لهذه المنظمات.

عرض التحليل الإحصائي لبيانات متغيرات الدراسة:

في هذه الجزئية من الدراسة سوف نعرض نتائج البيانات المتعلقة بمتغير المجتمع المدني، وعرض نتائج البيانات المتعلقة بمؤشرات التنمية السياسية في ليبيا، وذلك من خلال إجابات المشاركين في البحث من أعضاء المجتمع المدني في مدينتي بنغازي وأجدابيا، وذلك عن طريق استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية ومستويات الممارسة لكل عبارة من الأسئلة الواردة في استمارة الاستبيان، وهي على النحو التالي:

1- **السؤال الأول:** ما درجة الاهتمام والمشاركة السياسية لدى عضو منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية من وجهة نظر أعضاء المنظمات في بنغازي وأجدابيا؟

تم ذلك من خلال استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ودرجة الأهمية، ومستوى الممارسة لكل عبارة من العبارات أو الفقرات الواردة في الاستبانة، حيث تضمن هذا المقياس عشرة أسئلة، لتوضيح مستوى الممارسة، أو درجة الموافقة (مستوى التوافر)، كما هو موضح بالجدول رقم (9) على النحو التالي:

جدول (9) إجابات عينة الدراسة عن درجة الاهتمام والمشاركة السياسية

رقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	مستوى الممارسة
-1	هل تشعر بشان المشاركة في العملية السياسية مهمة؟	2.84	0.540	5	موافق
-2	هل شاركت في أي نشاط سياسي في الفترة الأخيرة؟	1.95	0.488	9	متوسط
-3	هل تشعر بأن المشاركة السياسية مهمة لتعزيز الديمقراطية في ليبيا	2.98	0.411	1	موافق
-4	أعتقد أن المشاركة في المجتمع المدني تعزز المشاركة السياسية؟	2.13	0.643	7	متوسط
-5	هل لمنظمات المجتمع المدني دور لحل الأزمة السياسية في ليبيا؟	2.11	0.377	8	متوسط
-6	تؤثر القيم الاجتماعية والثقافية على درجة المشاركة السياسية للمرأة؟	2.97	0.179	2	موافق
-7	تساهم منظمات المجتمع المدني بشكل فعال في تعزيز الحوار الوطني؟	1.94	0.371	10	متوسط
-8	هل تعتقد أن هناك حاجة إلى مزيد من الدعم لمنظمات المجتمع المدني لتعزيز المشاركة السياسية؟	2.97	0.311	3	موافق
-9	هل تثق في المؤسسات الحكومية في ليبيا؟	2.88	0.311	4	موافق
-10	هل يثق المواطن الليبي في منظمات المجتمع المدني؟	2.33	0.488	6	متوسط
-	المتوسط العام	2.51	0.411	_	موافق

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS)

يتضح من الجدول أعلاه رقم (9) أن المتوسطات الحسابية لجميع منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في ليبيا تراوحت بين (1.94-2.98) ما يعني أن جميع الإجابات جاءت في الاتجاه العام بدرجة (موافق).

2-**السؤال الثاني:** ما درجة دعم بناء المصالحة الوطنية لعضو مؤسسة المجتمع المدني في إحداث تنمية سياسية في ليبيا؟

وللإجابة عن هذا التساؤل سيتم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية لكل سؤال وحساب مستوى الممارسة لكل عبارة أو فقرة من الفقرات الواردة في الاستبانة، حيث تضمن هذا المقياس عشرة أسئلة تدور (حول مساهمة عضو مؤسسة المجتمع المدني في إحداث عملية التنمية السياسية في ليبيا)، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (10) إجابات عينة الدراسة عن درجة "دعم المصالحة الوطنية"

رقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	مستوى الممارسة
1-	هل تعتقد أن المجتمع المدني يساهم في دعم السلام والمصالحة الوطنية في ليبيا؟	2.94	0.471	3	موافق
2-	تعمل منظمات المجتمع على توفير بيئة آمنة من أجل الحوار والنقاش؟	2.33	0.461	4	متوسط
3-	تعمل منظمات المجتمع المدني من خلال حوار وطني شامل لإعادة الثقة بين الأطراف المتصارعة؟	2.11	0.359	7	متوسط
4-	تنظم منظمات المجتمع المدني دورس وورش عمل، ودورات، وندوات تهدف إلى بناء جسور التواصل بين الأطراف المتصارعة؟	2.97	0.179	1	موافق
5-	هل شاركت في نشاط أو مبادرة لدعم السلام والمصالحة الوطنية؟	2.15	0.324	6	متوسط
6-	هل تعمل منظمات المجتمع المدني على ترسيخ فكرة المواطنة؟	2.97	0.471	2	موافق
7-	هل لمنظمات المجتمع المدني دور في التحديث والتنمية؟	1.94	0.377	8	متوسط

8-	هل تقوم منظمات المجتمع المدني في ليبيا بالتوعية بالقضايا السياسية والاجتماعية التي تهدف إلى حل النزاعات؟	1.27	0.843	10	متوسط
9-	هل لمنظمات المجتمع المدني دور في حل أزمات الهُوية؟	2.26	0.721	5	متوسط
10-	هل لمنظمات المجتمع المدني دور في تخليص المجتمع المدني من التخلف؟	1.29	0.621	9	متوسط
-	المتوسط العام	2.28	0.487	_	متوسط

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يضح من الجدول أعلاه رقم (10) أن المتوسطات الحسابية لجميع الأسئلة قد تراوحت الإجابات عن درجة (دعم بناء المصلحة الوطنية لعضو مؤسسة المجتمع المدني في إحداث تنمية سياسية في ليبيا) بين (1.29- 2.97)، ما يعني أن جميع الإجابات جاءت في الاتجاه العام بدرجة (2.286).

والجدول التالي رقم (11) يوضح إجابات عينة الدراسة عن درجة التنمية السياسية.

جدول رقم (11) إجابات عينة الدراسة عن درجة التنمية السياسية

رقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	مستوى الممارسة
1-	هل تعتقد أن الانتخابات في ليبيا تتم بشكل حر وعادل؟	1.12	0.480	9	غير موافق
2-	تعد منظمات المجتمع المدني مدخل رئيسي للتغير في التنمية السياسية؟	2.34	0.613	3	موافق
3-	يوجد مجتمع مدني فاعل يتمتع بقدر من الاستقلال والحرية؟	2.79	0.812	2	غير موافق
4-	هل تعتقد أن منظمات المجتمع المدني تمثل مصالح الشعب الليبي؟	1.50	0.762	8	غير موافق
5-	هل تعتقد أن الحقوق والحريات الأساسية محمية في ليبيا؟	2.13	0.423	5	متوسط

6-	هل تعتقد أن المرأة لديها حقوق متساوية مع الرجل في ليبيا؟	2.97	0.801	1	موافق
7-	هل تعتقد أن هناك آليات فعالة لمكافحة الفساد في ليبيا؟	1.12	0.311	10	غير موافق
8-	تتوفر لدى المواطنين ثقافة مدنية وثقافة سياسية تقوم على احترام الرأي الآخر والحوار والتسامح	1.70	0.365	7	متوسط
9-	تتوفر مقومات الحكم الرشيد في تحقيق الاندماج والتكامل والاستقرار السياسي؟	2.33	0.381	4	متوسط
10-	هناك قوانين تحمي المواطن وتمنحه الحق في الانضمام إلى مؤسسات المجتمع المدني؟	2.10	0.522	6	متوسط
-	المتوسط العام	2.01	0.547	_	متوسط

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يشير الجدول أعلاه رقم (11) إلى أن المتوسطات الحسابية لجميع عبارات (التنمية السياسية) تراوحت بين (1.12- 2.97) ما يعني أن جميع الإجابات جاءت بدرجة متوسط.

اختبار فرضيات الدراسة

فيما يلي سيتم الإجابة عن السؤال الذي ينص على: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين منظمات المجتمع المدني والتنمية السياسية في ليبيا"، وذلك وفقاً للمتغيرات التي جاءت على النحو التالي:

1- توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين درجة الاهتمام والمشاركة السياسية والتنمية السياسية في ليبيا.

2- توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين درجة دعم بناء المصالحة الوطنية والتنمية السياسية في ليبيا.

اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة:

يمكن توضيح نموذج العلاقة بين متغيرات الدراسة كما بالشكل (6):

الشكل رقم (6) نموذج العلاقة بين متغيرات الدراسة

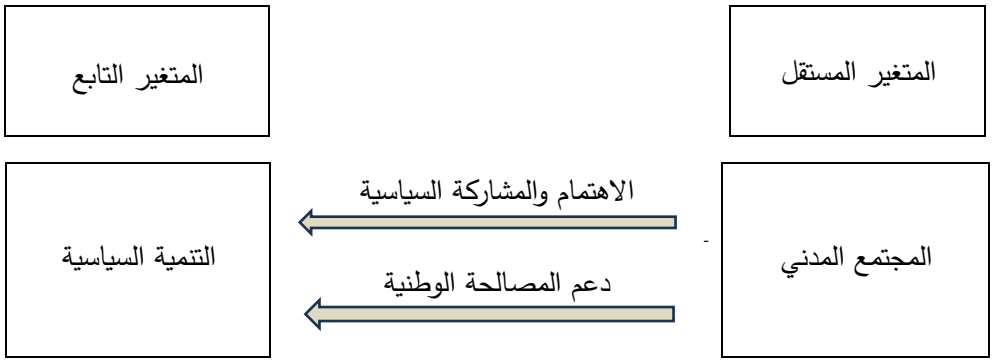

1. **اختبار الفرضية الأولى:**

للتحقق من إثبات العلاقة الارتباطية في الفرضية الأولى، تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لمعرفة مقدار درجة العلاقة بين (الاهتمام والمشاركة السياسية والتنمية السياسية في ليبيا) وقد جاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (12) نتائج مؤشر العلاقة بين درجة

الاهتمام والمشاركة السياسية والتنمية السياسية في ليبيا

النموذج	التنمية السياسية	مستوى الدلالة أو المعنوية
الاهتمام والمشاركة السياسية	0.822	0.001

تبين من اختبار بيرسون وجود علاقة ارتباط بين متغيرات الدراسة تحديداً بين درجة الاهتمام والمشاركة السياسية كمتغير أول والتنمية السياسية كمتغير ثاني، حيث وصل المؤشر إلى (0.822) عند مستوى دلالة ($\propto \leq 0.05$) مما يؤكد قبول الفرضية الأولى بأنه: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الاهتمام والمشاركة السياسية"، بمعنى أنه كلما زادت المشاركة والاهتمام بين منظمات المجتمع المدني في هذا الجانب، أدى ذلك إلى زيادة في التنمية السياسية في ليبيا ولو بشكل نسبي.

2. اختبار الفرضية الثانية:

للتحقق من إثبات العلاقة الارتباطية في الفرضية الثانية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لمعرفة مقدار ودرجة العلاقة بين (دعم بناء المصالحة الوطنية والتنمية السياسية في ليبيا) وقد جاءت النتائج كما يلي:

جدول (13) نتاج مؤشر العلاقة بين درجة
دعم وبناء المصالحة الوطنية في تعزيز وإحداث تنمية سياسية في ليبيا.

النموذج	التنمية السياسية	مستوى الدلالة أو المعنوية
دعم المصالحة الوطنية	0.964	0.000

يبين الجدول أعلاه رقم (13) وجود علاقة ارتباط بين درجة دعم وبناء المصالحة الوطنية والتنمية السياسية، حيث بلغ معامل الارتباط بعد إجراء اختبار بيرسون (0.964) عند مستوى دلالة ($0.05 \geq 0$) مما يؤكد ويقبل الفرضية الثانية بوجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين درجة الدعم وبناء المصالحة الوطنية الأمر الذي أدى إلى زيادة التنمية السياسية في ليبيا.

بمعنى أنه كلما زاد اهتمام المجتمع المدني بصفة عامة في التوجه للمشاركة في عملية المصالحة الوطنية وزاد من نشاطه أدى ذلك إلى زيادة في عملية التنمية السياسية بدرجة معقولة جداً.

الخاتمة

تعتبر منظمات المجتمع المدني أحد أهم المكونات والمركبات الأساسية في الحياة المدنية والتنمية والسياسية في البلاد، حيث أن أغلب دول العالم الديمقراطي، تولي أهمية لهذه المنظمات والمؤسسات، لما لها من أهمية في تعزيز التنمية السياسية.

وأثبتت النتائج أن المجتمع المدني الليبي يتمتع بقدر كبير من الثقافة الاجتماعية السليمة، مطالباً بجميع حقوقه بالطرق الديمقراطية المتعارف عليها وفي مقدمتها منظمات المجتمع المدني.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي كما يلي: .

1-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين منظمات المجتمع المدني والتنمية السياسية في ليبيا.

2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الاهتمام والمشاركة السياسية في إحداث تحولات إيجابية في التنمية السياسية في ليبيا.

3- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دعم وبناء السلام والمصالحة الوطنية والتنمية السياسية في ليبيا.

4- أن أغلب المنتسبين لمنظمات المجتمع المدني من حملة الشهادات الجامعية، والذين يقع على عاتقهم دور إحداث وتوسيع دائرة المشاركة السياسية، ودعم عملية السلام والمصالحة الوطنية والتنمية السياسية، لننعم بالاستقرار السياسي.

التوصيات:

في الختام وبناء على نتائج الدراسة أوصي بما يلي:

1- الاهتمام بإنشاء منظمات المجتمع المدني لأنها قادرة على سد الفراغ الذي تحدثه الدولة، ولو بشكل نسبي.

2- نشر ثقافة المجتمع المدني القائمة على الحوار والتسامح وحرية الرأي والتعبير واحترام حقوق الإنسان.

3- على المجتمع المدني أن يقوم بدوره في هذه المرحلة الراهنة من تاريخ ليبيا، من خلال زيادة نشاطه من أجل تحقيق المصالحة الوطنية، لا سيما وأن المجتمع الليبي له رصيد كبير يمكن استثماره في ارساء بناء دولة القانون والإخاء والمواطنة.

قائمة المراجع

1- أبو صالح، محمد صبحي؛ وعوض، عدنان محمد. (2020م). مقدمة في الإحصاء. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

2- الجبالي، صقر؛ ويوسف، أيمن؛ ورحال، عمر. (2014م). قاموس المصطلحات المدنية والسياسية. فلسطين: مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية.

3- العرب، قتيبة قاسم. (2018م). دور المجتمع المدني في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية الديمقراطية. العراق: المركز الديمقراطي العربي.

4- الغناي، خليفة. (2025م). مبادئ العلوم السياسية. محاضرات تم إلقاؤها في كلية العلوم السياسية، أجدابيا.

5- المجمع القانوني الليبي. (2025م). تحديثات التشريعات، مبادرات مجتمعية، منظمات المجتمع المدني ضرورتها وأهميتها في ليبيا. متاح على الرابط: https://lawsociety.ly/ (تاريخ الزيارة: 2025/6/30م).

6- جابر، محسن رمضان؛ والجمل، مفتاح الحسوني. (2019م). أزمات التنمية السياسية وانعكاساتها على الحكم الرشيد (ليبيا أنموذجاً 2011-2019). ليبيا: كلية العلوم السياسية، جامعة المرقب.

7- شمبس، علي محمد. (2013م). العلوم السياسية. الطبعة الثامنة، مزيدة ومنقحة.

8- عمارة، ليلى. (2013م). دور المجتمع المدني في التنمية السياسية. رسالة ماجستير غير منشورة، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.

9- مغرابي، نسيمة. (2024م). الدولة والمجتمع المدني. الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة.

10- مصطفى، رمزي أحمد. (2008م). الدور التربوي لمؤسسات المجتمع المدني. الإسكندرية: دار الوفاق للطباعة والنشر.

11- مهدي، كاظم علي. (2024م). التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003. مجلة دراسات دولية، العدد 56، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق.

12- موسى، أشرف عبد العزيز. (2011م). الإصلاح الإداري في الوزارات الفلسطينية ودوره في تعزيز الحكم الراشد. رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: جامعة القدس، فلسطين.

13- وهبان، أحمد. (2003م). التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية. مصر: الدار الجامعة.